مراجعة إقليميّة حول الإتّفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة و المنظّمة و النّظاميّة في المنطقة العربيّة

اليوم الثّاني – 25 فيبراير 2021

الهدف (1) للإتّفاق العالمي من أجل الهجرة جمع بيانات دقيقة ومصنّفة وإستخدامها كأساس للسّياسات القائمة على الأدلّة	**الهدف (3) للإتّفاق العالمي من أجل الهجرة** تقديم معلومات دقيقة في حين وقتها في جميع مراحل الهجرة	**الهدف (7) للإتّفاق العالمي من أجل الهجرة** معالجة أوجه الضّعف في الهجرة والحدّ منها
الهدف (17) للإتّفاق العالمي من أجل الهجرة القضاء على جميع أشكال التّمييز وتعزيز الخطاب العام المستند إلى الأدلّة من أجل التّاثير على التّصوّرات العامّة عن الهجرة	**الهدف (23) للإتّفاق العالمي من أجل الهجرة** تعزيز التّعاون الدّولي والشّراكات العالميّة تحقيقا للهجرة الآمنة والمنظّمة والنّظاميّة	

1. لمحة موجزة عن الأهداف المتجمّعة

يشكّل الإتّفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظّمة والنّظاميّة تقدّما هامّا في الحوار العالمي حول حوكمة الهجرة. رؤيته و مبادئه التّوجيهيّة وأنشطته المرفقة هي جزء من إطار تعاونيّ طموح وهو يمثّل صندوق أدوات يمكن للدّول الأعضاء أن تستلهم منه من أجل التّأثير على سياساتها الوطنيّة للهجرة. الأهداف المجمّعة المذكورة أعلاه، و الّتي سيقع مناقشتها خلال هذه المائدة المستديرة، هي ذات أهمّية بالغة للمنطقة العربيّة الّتي لا تزال تشهد نماذج وأنماط معقّدة للهجرة، بما أنّ الدّول العربيّة تلعب في نفس الوقت دور بلد المنشأ والعبور والمقصد. في عام 2019 تجاوز عدد المهاجرين واللّاجئين الّذين إستقبلتهم المنطقة، ال40 مليون، و شكّلت النّساء تقريبًا ثلث هذا العدد، بينما أكثر من 31 مليون شخص هاجروا من الدّول العربيّة، تقريبا نصفهم بقوا في المنطقة العربية[1]. لطالما أبرزت الحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين في المنطقة الإشكال المتمثّل في نقص البيانات الموثوقة وفي حين وقتها و المقارنة حول الهجرة، وهو ما يضعف، كنتيجة حتميّة، من قدراتهم على التّأثير على البرامج والسّياسات لمرافقة النّاس المحتاجين للمساعدة.

المصادقة إذن على الإتّفاق العالمي من أجل الهجرة هي فرصة للحكومات وأصحاب المصالح كي يشاركوا مع بعضهم ويتعاونوا في عمليّة جمع بيانات في حين وقتها و ملائمة، وهو ما من شأنه أن يفرز فهما وإستيعابًا أحسن للهجرة وكيف تقع معالجتها على المستوى الوطني والإقليمي.

من خلال البناء على أسس هذه البيانات، يمكن للحكومات وأصحاب المصالح أن يعزّزوا خطابًا ورسمًا للسّياسات يكونان متوازنين وذي قيمة وجودة وقائمين على الأدلّة. وهذا ربّما يساعد في التّوقّي من جميع أشكال التّمييز ضدّ المهاجرين. هذة ستكون مكوّنات ضروريّةلدعم منصّة المعلومات للإتّفاق العالمي من أجل الهجرة وكذلك مركز الإتّصال. وأخيرا، هذا يمكن أن يساعد أيضًا في إنشاء وتوزيع معلومات متّسقة عن المهاجرين، وبالتّالي المساهمة في إعلام صنّاع القرار بشكل أفضل خلال دورة الهجرة، إلى جانب محاربة المعلومات المضلّلة والوصم والخطابات العامّة المعادية للمهاجرين، وفي نفس الوقت التّقليص من مواطن الضّعف ودعم التّعايش السّلمي.

2. خلفيّة عن الأهداف المجمّعة

في أغلب الأحيان، لا يتمّ إلتقاط ورصد المعلومات بشأن الهجرة بشكل كامل، وذلك بسبب النّقائص الكبيرة في البيانات التّجريبيّة والتّعريفات الغير متناسقة، والّتي تؤدّي إلى مقارنات وتجميعات خاطئة وإلى خلق أحكام سيّئة يمكن أن تغالط الرّأي العام و صانعي السّياسات. العدد الكبير للمهاجرين الّذين يعيشون في وضعيّات غير نظاميّة يمكن أن يعرقل القدرة على إلتقاط ورصد الحجم الحقيقي للهجرة في المنطقة. بجانب هذا، و بسبب وضعيّاتهم الغير نظاميّة، لا تتمكّن الحكومات و السّفارات من إلتقاط الإحصائيّات الدّيمغرافيّة والعدد وخصائص وحاجيات أخرى للمهاجرين في موقع معيّن بشكل ملائم من أجل توفير الدّعم اللّازم. المنطقة العربيّة تفتقر إلى المعلومات المرتبطة بخصائص المهاجرين، والّتي هي ضروريّة لتحديد مواطن الضّعف ذات الصّلة.

بالتالي ، فإنّ توفّر بيانات تفصيليّة عن الأعمار كانت تحدّيا أعاق الجهود الرّامية إلى فهم وضعيّة الأطفال والشّباب في سياق الهجرة وتصميم الحلول الملائمة. وكإستتباع لهذا، تتكوّن رؤية مغلوطة عن حقائق الهجرة والتّنقّل كونها مشاكل تحتاج لإصلاح أكثر من الحقيقة نفسها الّتي إذا تمّت حوكمتها بشكل جيّد، فيمكن أن تعود الهجرة والتّنقّل بالنّفع على بلدان المنشأ والمقصد معا، إلى جانب المهاجرين أنفسهم وعائلاتهم أيضا. هذه المشاكل مجتمعة، تمنع تحليلًا شاملًا لفوائد وتأثيرات الهجرة، إلى جانب مواطن الضّعف الخصوصيّة لمجموعات مهاجرة بعينها والمرافقة المضبوطة الّتي يحتاجونها.

من خلال بناء قدرات الإدارات العموميّة على إنتاج البيانات المطلوبة من أجل ملاحظة إحصائيّة للهجرة، وفي نفس الوقت ضمان الحقّ في الخصوصيّة وحماية المعطيات، مع إجراءات أخرى, يمكن للهدف رقم (1) من الإتّفاق العالمي من أجل الهجرة إذا ما تمّ

1 إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة. مخزون المهاجرين الدوليين، 2019. متاح على https://www.un.org/en/development/desa/population/migration/data/estimates2/estimates19.asp

تطبيقه بالشّكل الصّحيح، أن يؤثّر على السّياسات المتّسقة والمستندة على أدلّة وعلى الإستجابات المنهجيّة، وأن يساهم في خطاب عموميّ متعمّق وملمّ.
يركّز الهدف (3) للإتّفاق العالمي من أجل الهجرة على الحاجة لجعل المعلومة متاحة للمهاجرين في جميع مراحل مسار الهجرة ولإستخدام هذه المعلومة لتوفير القدرة على التّنبّؤ والتّأكّد لدى جميع العناصر الفاعلة ذوي العلاقة. العديد من المهاجرين لم يتمّ في الواقع إعلامهم قبل المغادرة، بحقوقهم وواجباتهم، وبالفرص والتّحدّيات الّتي سيواجهونها حال وصولهم وأثناء عيشهم وعملهم في بلدان المقصد. هذا النّقص في المعلومات يمكن أن يضعهم في وضعيّات هشّة وضعيفة حيث يمكن أن ينتهي بهم الأمر إلى وضعيّات غير نظاميّة أو إلى الوقوع في خطر التّعرّض إلى الإستغلال والإنتهاك والعنف.
بناءًا على جمع فعّال للبيانات، قامت العديد من بلدان المنشأ في المنطقة بالفعل بتقديم برامج توجيه لمرحلة ما قبل المغادرة، أو حملات إعلام آمنة حول الهجرة، وبعض بلدان المقصد في المنطقة قامت كذلك بتقديم معلومات شاملة وميسّرة مراعية للإعتبارات الجنسانيّة ولإحتياجات الطّفل، إضافة إلى دليل قانونيّ للوافدين الجدد من المهاجرين.
على سبيل المثال، أطلقت الإمارات العربيّة المتّحدة في عام 2017، برنامجا رائدا عن مرحلة ما بعد الوصول ركّز على التّوجيهات الثّقافيّة والقانونيّة بإعتبارها قوّة موجّهة لتعزيز التّعايش بين المهاجرين والجماعات المستضيفة. علاوة على ذلك، وفي زمن جائحة كوفيد19، فنشر المعلومة وبثّها هو أمر ضروريّ أكثر من أيّ وقت مضى بالنّسبة للمهاجرين العائدين إلى الدّيار أو البلدان المستضيفة. السّلطات المعنيّة في بلدان المنشأ و المقصد، بما فيها التّمثيليّات القنصليّة، يجب أن تصل إلى المهاجرين، خاصّة أولئك الّذين تضرّروا من الحجر الصّحيّ وملازمة البيت، وذلك لتوفير المعلومة المناسبة وفي حين وقتها، وكذلك فيما يهمّ الخيارات والمسارات الخاصّة بالهجرة النّظاميّة والمرافقة والحماية المتوفّرة، والمنافع الإجتماعيّة والإستحقاقات والفرص من أجل عودة آمنة و محترمة. توفير المعلومة بلغة وبأسلوب متجانس مع الشّريحة العمريّة والعرقيّة للمهاجرين هو أمر ضروريّ خلال دورة الهجرة، وذلك من أجل التّأكّد من أنّ المهاجرين قادرون بشكل متواصل على النّفاذ إلى المعلومة.
يدعو الهدف (7) من الإتّفاق العالمي من أجل الهجرة إلى التّرفيع في المجهودات للإستجابة لإحتياجات المهاجرين الّذين يواجهون حالات ضعف، وخاصّة النّساء، والرّجال المعرّضون للخطر، والأطفال خاصّة غير المصحوبين بذويهم أو المنفصلين عن عائلاتهم، وكذلك أفراد الأقلّيات الدّينيّة، والعرقيّة، والشّعوب الأصليّة، وضحايا العنف، بما في ذلك العنف القائم على النوع الاجتماعي، والعنف الجنسي وكذلك الأشخاص ذوي الإعاقة، والمسنّين، والأشخاص الّذين يتعرّضون للتّمييز ضدّهم على أيّ أساس، والعمّال الّذين يواجهون الإستغلال، والإيذاء، والعمّال المنزليّين، وضحايا الإتّجار بالأشخاص، والمهاجرين المعرّضين للإستغلال والإيذاء في سياق تهريب المهاجرين وكلّ هذا يمكن أن ينبثق من الظّروف الّتي يسافرون فيها أو الأوضاع الّتي يواجهونها في دول المنشأ، والعبور، والمقصد.
هذا الهدف ذو أهمّية بالغة في منطقة تشهد توظيف 3.77 مليون مهاجر حسب التّقديرات، وذلك في القطاع المنزليّ فقط، منهم 1.7 مليون من النّساء المهاجرات في المشرق ودول مجلس التّعاون الخليجي فقط. العمّال المنزليّون معرّضون لأكثر حالات ضعف في العديد من البلدان العربيّة بما أنّهم لا يتمتّعون بالتّغطية الكاملة لقوانين العمل الوطنيّة. وقد أسهمت جائحة كوفيد19 في زيادة تفاقم حالات ضعفهم، بما أنّ قدرتهم على التّكيّف مع التّداعيات النّفسيّة، والإجتماعيّة، والإقتصاديّة للجائحة، وتجنّب العدوى، و الحصول على الرّعاية الصّحيّة المناسبة، يمكن أن تتأثّر بظروف عملهم، وعيشهم، كما أن نفاذهم إلى الحقوق مرتبط غالبًا بوضعيّة الهجرة الّتي يعيشون في إطارها. و مع هذا، فقد قدّمت الجائحة بوادر لخطوات إيجابيّة فيما يخصّ إصلاحات سوق العمل. فعلى سبيل المثال، في دولة قطر، فإنّ العمّال المهاجرين، بما فيهم العمّال المنزليّون، غير مطالبين الآن بالحصول على أذن موافقةمن أصحاب العمل قبل تغيير الوظيفة، والمملكة العربيّة السّعودية أعلنت أيضا، منذ فترة قصيرة، عن مجموعة من الإصلاحات ستقترب من خلالها من تفكيك نظام "الكفالة"، وهو إصلاح سيتمّ إطلاقه في شهر مارس 2021.
يرنو الهدف (17) من الإتّفاق العالمي من أجل الهجرة إلى القضاء على جميع أشكال التّمييز، والعنف، والعنصريّة، وكراهيّة الأجانب الموجّهة ضدّ المهاجرين. اليوم، مازالت هناك تقارير تفيد بتعرّض بعض المهاجرين إلى العنصريّة، بينما جيمع الدّول العربيّة هي من بين قائمة الدّول الأعضاء ال177 المنضوين تحت المعاهدة الدّوليّة للقضاء على جميع أشكال التّمييز العنصريّ. خلال جائحة كوفيد19، كانت هناك تقارير أشارت إلى ارتفاع في منسوب كراهيّة الأجانب والموجّهة ضدّ المهاجرين، بما في ذلك لومهم على إنتشار الفيروس. إن جمع البيانات الملائمة والمفصّلة ذات الخصائص الإجتماعيّة-الإقتصاديّة، والتي توضح وضعيّة المهاجرين، والنّوع الاجتماعي أو والجنساني، والعمر، والمنشأ، هي كلّها بيانات ضروريّة لحصر وتحديد المجموعات الّتي هي ضحايا للتّمييز ومن ثمّ معالجة الإشكال. وفي سياق الهدف رقم (17) من الإتّفاق العالمي من أجل الهجرة، يمكن للحكومات و أصحاب المصلحة أن يتشاركوا مع وسائل الإعلام والجامعات الأكاديميّة من أجل تعزيز خطاب عموميّ حول الهجرة يكون مستندًا على الأدلّة، وبالتّالي هذا سيفرز منظورًا بنّاءًا وأكثر واقعيّة وإنسانيّة بشأن المهاجرين. يمكن أيضا للحكومات و أصحاب المصالح أن يذكروا الإجراءات والتّدابير الّتي تمّ إتّخاذها خلال جائحة كوفيد19 للتّخفيف من تفاقم ظاهرة كراهيّة الأجانب و العنصريّة والوصم تجاه المهاجرين.
الهدف رقم (23) من الإتّفاق العالمي من أجل الهجرة هو بمثابة إلتزام بتعزيز الشّراكات الإقليميّة والعالميّة من أجل إتّباع نهج شامل ومتكامل في تيسيير الهجرة الآمنة والمنظّمة والنّظاميّة مع الإنحياز إلى التّحدّيات والأولويّات الخاصّة بكلّ دولة على حدة، إلى جانب مدى تنفيذهم لأهداف التّنمية المستدامة والّتي تتموقع فيها الهجرة (الغاية 10.7) كمسألة مهمّة وشاملة لعدّة جوانب.
بما أنّ المنطقة العربيّة تضمّ عددا من آليّات الإستشارة بين الدّول حول الهجرة، مثل "العمليّة الإستشاريّة الإقليميّة العربيّة حول الهجرة و شؤون اللّاجئين" أو "حوار أبوظبي" وغيرها من الآليّات، فإنّ الحوار والنّقاش بشأن هذا الهدف يمكن بالتّالي أن يركّز على الممارسات الجيّدة وكذلك على الثّغرات الموجودة في مسار إنشاء الشّراكات الوطنيّة والإقليميّة، إلى جانب دعم السّلطات المحلّية في تنفيذ أهداف الإتّفاق العالمي من أجل الهجرة، و كذلك تشارك الدّروس المستقاة في إستخدام آليّات بناء القدرات، من أجل دعم قدرة الدّول على تنفيذ أهداف الإتّفاق العالمي من أجل الهجرة.

3. أسئلة توجيهيّة

يجب أن يتمّ تقييم جميع الأسئلة التّوجيهيّة من خلال المنشور الخاصّ بالمبادئ التّوجيهيّة للإتّفاق العالمي من أجل الهجرة, و خاصّة من خلال مقاربة "الحكومة بأكملها" و مقاربة "المجتمع بأكمله"، و في نفس الوقت مراعاة النُهجالمستجيبة للإعتبارات الجنسانيّة، والمراعية لإحتياجات الطّفل.

- هل هناك أيّ تحسينات أو إستثمارات في عمليّة جمع، وتحليل، ونشر البيانات الملائمة، والموثوقة، والمقارنة، والمصنّفة حسب الجنس، والعمر، ووضعيّة الهجرة، وخصائص أخرى على الصّعيد الوطني، من أجل فهم أفضل لظاهرة الهجرة و المساعدة في التّأثير على إستراتيجيّات أو سياسات تكون مرتكزة على الأدلّة ؟ (الهدف رقم 1 من الإتّفاق العالمي من أجل الهجرة)

- هل أنّ المستوى الحالي للتّعاون الإقليميّ والحوار كاف لبلوغ طموحات الإتّفاق العالمي من أجل الهجرة فيما يخصّ الجمع المناسب للبيانات وتبادل المعلومات حول التّيّارات المرتبطة بالهجرة، بما في ذلك الشّراكات مع معاهد البحث الأكاديميّ ومراصد الهجرة والمنصّات الإلكترونيّة وقواعد البيانات و مراكز التّدريب الدّوليّة، وفي نفس الوقت حماية المعطيات الشّخصيّة والحفاظ على الحقّ في الخصوصيّة؟ (الهدف رقم 1 و 23 من الإتّفاق العالمي من أجل الهجرة)

- هل أنّ الشّراكات الموجودة حاليّا بين الدّول و بين أصحاب المصلحة ذوي الصّلة توفّر نشرا ملائما، ومحيّنا، ودقيقا للمعلومات -خاصّة فيما يهمّ قوانين الهجرة والفرص الإجتماعيّة-الإقتصاديّة وظروف العيش، والنّفاذ إلى الحماية، والخدمات وغيرها، لفائدة المهاجرين طوال دورة الهجرة؟
كيف تقوم الدّول بالتّأكّد من أنّ هذه المعلومات مراعية للإعتبارات الجنسانيّة ولإحتياجات الطّفل وأنّها متاحة ومفهومة للمهاجرين؟ هل يمكن إستخدام المعلومات والبيانات الحاليّة الّتي تمّ جمعها من أجل مقاصد وأهداف مختلفة، في تعزيز الأدلّة حول المشاكل المرتبطة بالهجرة؟ (الهدف 3 و 23 من الإتّفاق العالمي من أجل الهجرة)

- ماهي التّدابير الّتي أقرّتها الدّول - أو الّتي يجب أن تقرّها- من أجل التّقليص من حالات الضّعف لدى المهاجرين، مثل التّقييمات التّنظيميّة، والقانونيّة، وآليّات الحماية، والمرافقة، والإجراءات المتاحة، والعاجلة، وجهود تسوية الأوضاع القانونيّة، وغيرها ؟ إلى أيّ مدى تمّ إشراك أو إستشارة السّلطات المحلّية وأصحاب المصلحة ذوي الصّلة في إرساء مثل هذه التّدابير؟ (الهدف 7و23 من الإتّفاق العالمي من أجل الهجرة).

- ماهي الأمثلة عن الشّراكات الّتي أرستها الدّول مع القنوات الإعلاميّة - مثل أنشطة بناء القدرات المخصّصة للصّحفيّين حول كيفيّة قراءة واستعمال البيانات الدّقيقة لإعداد تقارير حول الهجرة وغيرها، والّتي أدّت إلى نشر رسائل إيجابيّة وموضوعيّة ومستندة على الأدلّة فيما يخصّ المهاجرين، وإلى تجنّب تقارير تحريضيّة أو إستفزازيّة، خاصّة خلال جائحة كوفيد19؟ ماهي الآليّات الّتي تمّ إرسائها لتمكين المهاجرين، خاصّة من النّساء المهاجرات للتّنديد بجميع أشكال التّمييز تجاههم ؟ (الهدف رقم 17 من الإتّفاق العالمي من أجل الهجرة)

- كيف عالجت الدّول مواطن الضّعف لدى المهاجرين منذ ظهور جائحة كوفيد 19؟ هل كان هناك إعتماد لإجراءات الدّخول و الإقامة؟ هل تمكّن كافّة المهاجرين من النّفاذ إلى المنشآت الصّحيّة والخدمات الأساسيّة؟ هل تمّ إشراك الجماعات المحلّية و النّقابات والقطاع الخاصّ ومنظّمات المجتمع المدني ومجموعات المهاجرين في تطوير وتكييف مثل هذه الإجراءات؟ (الهدف رقم 7 و 23).

المصادر

- فيديو "الإتّفاق العالمي من أجل الهجرة بإيجاز
- المنظّمة الدّوليّة للهجرة : لجنة الأمم المتّحدة الإقتصاديّة و الإجتماعيّة لغرب آسيا- تقرير حالة الهجرة الدّوليّة في العالم العربي 2019.
- تقرير الهجرة بإفريقيا "تحدّي القصص"
- موجز سياسات الأمانة العامّة للأمم المتّحدة "كوفيد19 و النّاس الّذين هو في حالة تنقّل
- المهاجرون وجائحة كوفيد19 "تحليل مبدئيّ
- مبادئ و إرشادات المجموعة العالميّة للهجرة "مدعومة بإرشادات عمليّة حول حماية حقوق الإنسان للمهاجرين في حالات الضّعف.
- مذكّرة تقنيّة "الضّمان الإجتماعيّ للأطفال والعائلات في سياق الهجرة والتّشريد خلال جائحة كوفيد19.
- مذكّرة تقنيّة "إطار تنظيميّ للهجرة كشرط ضروريّ من أجل حماية شاملة لحقوق الأطفال في سياق التّنقّل الإنسانيّ.